الأكاديمية الغربية بعد الطوفان: المكارثية الجديدة

هشام صفي الدين(*)

أستاذ التاريخ والاقتصاد السياسي في جامعة بريتش كولومبيا.

شهد الكثير من العواصم والمدن الغربية موجات تضامن مع أهل غزة والقضية الفلسطينية بعد شن الكيان الصهيوني حرب إبادة جماعية في إثر عملية «طوفان الأقصى». راوحت أساليب التضامن تلك بين التظاهر في الأمكنة العامة ونشر العرائض وإقامة الندوات والضغط السياسي والدعوات إلى المقاطعة والتخاطب عبر الإعلام. ولم تتخطَّ تلك الأساليب ـ إلّا في حالات نادرة ـ الضوابط القانونية والسلمية المعمول بها في البلدان المعنية.

حازت هذه التحركات تغطية حثيثة في الإعلام العربي وأثارت التساؤلات حول جدواها وقدرتها على التأثير في صناعة السياسة الغربية تجاه إسرائيل ومدى ارتباطها بتحول نوعي ومستدام في الرأي العام، وبخاصة عند جيل الشباب تجاه القضية الفلسطينية. لم تنل هذه التساؤلات حقّها من التمحيص والدراسة بحيث غلب الطابع التقريري والتضامني على المناقشات العامة التي تناولت تلك التطورات. يتطلّب تقويم الحراك الغربي المتضامن مع القضية الفلسطينية مقاربة منهجيّة تحدّد حجم الحراك ورقعة اتساعه من دون مبالغة، وتكشف مواطن الضعف والقوة بلا موارية. وتتطلّب أيضًا تقصّي نجاعة أساليب الدعم والتضامن من عدمها في المدى البعيد لا المنظور عبر تحليل جملة من المؤشرات. أهمّ هذه المؤشرات هو التماس أي تحوّل نوعي بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر في السياسة الخارجية للدول المعنية تجاه إسرائيل، أو في البنية المؤسسية لصناعة القرار والرأي العام بما فيها تلك المتصلة بالحقل الأكاديمي. هذا المنهج المقارن بين ما قبل وما بعد ٧ تشرين الأول/أكتوبر يضع موجات التضامن بعد عملية طوفان الأقصى في السياقين التاريخي والسياسي لحركات الاحتجاج الشعبي في الغرب عمومًا، وفي ما يخصّ القضية الفلسطينية خصوصًا. ارتكازًا على هذه المنهجية، ترصد هذه الدراسة المسارات والتحدِّيات لحركة التضامن مع القضية الفلسطينية في الأكاديمية الكندية كنموذج عن الأكاديمية الغربية عمومًا، مع الأخذ في الحسبان الخصوصية التاريخية لكل بلد وبخاصة الولايات المتحدة التي تؤدي دورًا محوريًا في مسار الصراع مع إسرائيل.

(*) البريد الإلكتروني: hsafiedd@mail.ubc.ca

يمثّل القطاع الأكاديمي حقلًا حيويًا للإنتاج المعرفي والهيمنة الثقافية بالمفهوم الغرامشي، وتاليًا للصراع الأيديولوجي الذي يحكم، بالتوازي مع قطاع الإعلام، صناعة الرأي العام وهوامش حرّية التعبير ويُؤطّر الوعي عند النخب الثقافية والسياسية[1]. يساهم هذا الوعي بدوره في بلورة المواقف السياسية لهذه النخب تجاه الدعم العسكري والدبلوماسي لإسرائيل ومدى تجاوبها مع مطالب الحركات الداعمة لفلسطين وفي طليعتها حركات المقاطعة. تكتسب الأخيرة أهمية إضافية مباشرة في الحقل الأكاديمي الغربي. تُمثّل الجامعات الغربية مجالًا حيويًا للدعم المباشر لإسرائيل من خلال الاستثمارات المالية للجامعات في شركات متواطئة مع الاحتلال أو من خلال الشراكات البحثية مع جامعات إسرائيلية في قطاعات التكنولوجيا العسكرية والتجسسية وغيرها من الحقول العلمية. يساهم هذا التعاون الثنائي بصورة مباشرة، أو غير مباشرة، في توطيد حكم دولة الاحتلال وشرعنتها على المستوى الدولي.

تُمثّل الجامعات الغربية مجالاً حيويًا للدعم المباشر لإسرائيل من خلال الاستثمارات المالية للجامعات في شركات متواطئة مع الاحتلال أو من خلال الشراكات البحثية مع جامعات إسرائيلية في قطاعات التكنولوجيا العسكرية والتجسسية وغيرها من الحقول العلمية.

إنّ فهم الآليات المتعدّدة لضبط أو قمع حركات التضامن في القطاع التعليمي خطوة ضرورية من أجل تقويم نجاح حركة التضامن في حقل الصراع الأيديولوجي. يمكن تصنيف هذه الآليات ضمن ثلاث استراتيجيات. **الأولى** هي استراتيجية التأطير الأيديولوجي والإبستيمولوجي للخطاب المعرفي المتعلق بفلسطين. يتمّ هذا التأطير عبر أدوات الرقابة الفكرية بحُجّة عدم تسييس الفضاء الأكاديمي أو عبر الانضباط اللغوي الذي يصيغ حدود المقبول وغير المقبول في الخطاب التضامني مع فلسطين من خلال وصم المفردات والتعابير والمصطلحات التي لا تتمشّى مع الرواية الصهيونية بخطاب الكراهية المختصر بمعاداة السامية أو بدعم الإرهاب. يقابل هذا الانضباط وضمن الاستراتيجية نفسها، تكريس أساليب التلقين السياسي (Political Indoctrination) التي تتبنّى الرواية الصهيونية.

تتمثّل الاستراتيجية **الثانية** بحرب القانون (Lawfare) التي تسعى إلى استخدام القضاء كأداة سياسية تسعى لإسكات ـ وأحيانا تغريم ـ الأصوات المعارضة. تمثّل قوى اللوبي الصهيوني رأس حربة في تطوير هذه الآليّات واستخدامها، لكنها لا تعمل في فراغ بل ضمن بيئة أيديولوجية واجتماعية وثقافية متعاطفة. تضعضعت هذه البيئة نتيجة طول أمد حرب الإبادة؛ لكنها ما زالت حاضرة ومؤثّرة في الوعي الجماعي الكندي. وتمثّل القوانين العامة والإجراءات الإدارية المعمول

(1) حول مفهوم الهيمنة عند غرامشي، انظر: Hyug Baeg Im, «Hegemony and Counter-Hegemony in Gramsci,» *Asian Perspective*, vol. 15, no. 1 (Spring-Summer 1991), pp. 123–156.

بها في الجامعات أرضيّة تبريرية للاستراتيجية **الثالثة** التي يمكن تسميتها الأمن الفائض، أي تفعيل الجهاز القمعي للدولة ـ أو القطاع الخاص ـ من أجل تعطيل أو تجريم أي أعمال أو أنشطة تضامنية، وترهيب أو تقعيس القائمين بها. تبرز الحرية الأكاديمية كسلاح أساسي في وجه هذه الاستراتيجيات لكنها تصطدم أحيانًا باستثنائية فلسطين. فهل ستمثّل عملية طوفان الأقصى منعطفًا في رسم حدود الحرية الأكاديمية في الغرب ومن ثم في القدرة على نقض وفضح السردية الإسرائيلية بصورة مستدامة؟

أولًا: الحرية الأكاديمية في كندا واستثنائية فلسطين

لطالما تغنّت الدول الغربية بالحرية الأكاديمية وحرية التعبير التي تتمتع بها جامعاتها. لكن تاريخ هذه الجامعات ومجتمعاتها يكشف عن سوابق تاريخية لتقييد الحرية الأكاديمية وحرية التعبير في مراحل احتدام الصراعات الأيديولوجية. تعدّ موجة الاضطهاد التي أطلقتها الإدارة الأمريكية ضد الشيوعين بعد الحرب العالمية الثانية، المعروفة بالمكارثية، مثالًا فاقعًا للتضييق على حرية التعبير والحرية الأكاديمية. بلغت الحملات المكارثية حدّ طرد ومحاكمة مئات المفكرين والناشطين والعُمّال في الإدارات العامة والنقابات والجامعات بحجّة الاشتباه في انتماءاتهم الفكرية[2]. لا توجد دراسات وافية حول انتشار وآثار المكارثية في كندا على غرار الدراسات المتعلقة بالولايات المتحدة. لكن اللافت للنظر تأسيس رابطة الأساتذة الجامعيين الكنديين عام 1951 بهدف الدفاع عن حقوق هيئات التدريس بما فيها الحرية الأكاديمية في ظل الصراعات الأيديولوجية أثناء الحرب الباردة التي أدّت في كندا إلى طرد الكثير من الأكاديميين ووضع آخرين على «قوائم سود»[3].

تعرّضت الحرية الأكاديمية وحرية التعبير في أمريكا الشمالية لموجات من التضييق والقمع في حقب مختلفة تلت الحملات المكارثية. شهد الغرب عمومًا، وأمريكا الشمالية خصوصًا، نضالات شعبية مثل حركة الحقوق المدنية المناهضة للعنصرية في الخمسينيات وحركة معارضة حرب فيتنام في الستينيات. وقد تمخّضت الأخيرة عن حركة طلابية جذرية في عواصم كثيرة ـ إضافة إلى المدن الأمريكية مثل باريس والمكسيك ـ سيّست الحرم الجامعي والحياة الطلابية على نحو غير مسبوق[4]. لكن انهيار الاتحاد السوفياتي أضعف الصراع الأيديولوجي بين القوى الاشتراكية

---

(2) عن المكارثية وقمع الفكر الشيوعي في الولايات المتحدة، انظر: Edwin Berry Burgum, «McCarthyism and the Academic Mind,» *Chicago Review*, vol. 8, no. 3 (1954), pp. 56–64, and Ellen Schrecker, «McCarthyism: Political Repression and the Fear of Communism,» *Social Research: An International Quarterly*, vol. 71, no. 4 (Winter 2004), pp. 1041–1086.

(3) انظر: «CAUT Statement on Academic Freedom in Times of Conflict,» 2 November 2023, <https://www.caut.ca/latest/2023/11/caut-statement-academic-freedom-times-conflict> (accessed on 25 April 2024).

(4) عن البعد السياسي للحراك الطلابي في سياق عالمي ومقارن، انظر: Seymour Martin Lipset, «Students and Politics in Comparative Perspective,» *Daedalus*, vol. 97, no. 1 (1968), pp. 1–20.

حول استراتيجيات القمع ضد حركة السود في الولايات المتحدة، انظر: Dhoruba Moore, «Strategies of Repression Against the Black Movement,» *The Black Scholar*, vol. 12, no. 3 (1981), pp. 10–16. =

والرأسمالية وعزّز المقاربة النيوليبرالية للحياة الأكاديمية المبنية على منطق السوق والمنادية بمفهوم الحياد والمهنية والتكنوقراطية.

تبلورت مدارس فكرية مختلفة حول تعريف الحرية الأكاديمية بناء على طبيعة الصراعات الأيديولوجية في كل مرحلة. بعد الحرب الباردة، تم تدويل تلك المعايير من خلال تبنّيها من جانب الأونيسكو عام 1997 مع احتفاظ كل بلد بقوانين ومعايير خاصة عكست بنيته الأيديولوجية ومصالح الطبقة الحاكمة فيه. ساهمت رابطة الأساتذة الجامعيين الكندية في صوغ تعريف الأونيسكو عام 1997 وما زالت مرجعًا في هذا المجال[5]. وعلى الصعيد الكندي، وصفت المحكمة الكندية العليا عام 1991 حرّية تبادل الأفكار والآراء بالشريان الحيوي للديمقراطية وضمانة لحقوق الإنسان وحذّرت من خطورة الرقابة والقمع الحكوميين[6]. واتخذ مفهوم حرية التعبير شكلًا محددًا في سياق الحرية الأكاديمية وكيفية تطبيقها في حقول التعليم والأبحاث والنشاط الفكري للأكاديمي في الحيّز العام وضمن المؤسسة الأكاديمية التي يعمل فيها. وضعت رابطة الأساتذة الكندية الخطوط العريضة لهذا المفهوم منذ عام 1977. ترى الرابطة أن الحرية الأكاديمية شرط أساسي لتأدية الدور الاجتماعي المنوط بالجامعات وهو خدمة المصلحة العامة. تتعدّد الأنماط المختلفة للحرية الأكاديمية كحرية التعليم ونقاش الموضوعات الحساسة ونقد المؤسسة التي يعمل بها الأكاديمي من دون رقابة أو تضييق. والحرية هذه، بحسب الرابطة، لا تتطلّب الحياد، وتحتمل النقاش الساخن والرد والردّ المضاد. ويستوجب ضمان هذه الحرية المشاركة الفعّالة للعاملين في الشأن الأكاديمي في إدارة المؤسسة لمنع المؤسسة من ممارسة التضييق أو القمع على العاملين فيها. مع انتشار الإنترنت وبروز العالم الافتراضي كمنصة للتعبير، اتّسع مفهوم حماية الحرية الأكاديمية من خلال تعريف الرابطة سلسلة من الأنشطة الإلكترونية تدخل في خانة التضييق على الحرية الأكاديمية ومنها التشهير والقدح والذم وتسريب عناوين الأكاديميين الشخصية أو مناقشات داخل الصفوف أو أي مواد أخرى تهديدية أو تُسبّب الحرج[7].

لم يُعَدِ النظرُ في موقف الرابطة من الحرية الأكاديمية التي خطّتها عام 1977 إلّا عام 2003 أي بعد اعتداءات 11 أيلول/سبتمبر وفي سنة غزو العراق. وأعاد كلا الحدثين تسييس النشاط الأكاديمي الذي ترافق مع خطاب كراهية تجاه المسلمين والعرب. وقد ترافق ذلك مع تزايد التهديدات للحرية الأكاديمية في الولايات المتحدة. لم يسلم داعمو القضية الفلسطينية من هذا الخطاب وإن اتخذ

= حول الحراك الطلابي أثناء حرب فيتنام، انظر: E. M. Schreiber, «Opposition to the Vietnam War among American University Students and Faculty,» *The British Journal of Sociology*, vol. 24, no. 3 (1973), pp. 288–302.

(5) انظر التقرير التالي: <file:///Users/Hicham_1/Downloads/unesco_en_insidepages_final2017-09-11-2.pdf> (accessed on 25 April 2024).

(6) حول رأي المحكمة العليا، انظر: The Canadian Civil Liberties Association (CCLA), «Freedom of Expression, the Right to Protest, and Academic Freedom in a Time of Crisis,» 11 November 2023, <https://tinyurl.com/4dbs7saf>.

(7) انظر بيان الرابطة: «CAUT Statement on Academic Freedom in Times of Conflict,» op cit.

منحى أكثر عدائية عبر استحضار معاداة السامية كتهمة إضافية إلى جانب تهمة الإرهاب[8]. وفي مجال العلوم الإنسانية، تتصدّر القضية الفلسطينية لائحة القضايا الإشكالية الرئيسية التي شغلت الرأي العام الكندي بحسب الرابطة. أبرز هذه القضايا قضية الدعوة إلى إلغاء عقد مؤتمر حول حل الدولة مقابل الدولتين في جامعة يورك عام 2009، وقضية تدخّل سافر من جانب متمولين وقاضٍ صهيوني نافذ في إفشال تعيين أستاذة متعاطفة مع القضية الفلسطينية في كلية الحقوق في جامعة تورنتو عام 2020. في الحالتين، وقفت الرابطة في وجه محاولات الحكومة الكندية وعميد كلية الحقوق تقويض الحرية الأكاديمية ونجحت إلى حد بعيد في ذلك، وإن من باب حماية آليات تعيين الأساتذة وحرية تعبيرهم ولا من باب التعاطف مع فلسطين كقضية عادلة[9].

لم تمثّل هاتان الحالتان الاستثناء في ما يخصّ قمع التضامن مع فلسطين بل القاعدة؛ فبحسب تقرير من 106 صفحات أعدّته مجموعة «أصوات اليهود المستقلين»، لا تُوفّر كندا بيئة داعمة لحرّية التعبير في ما يخصّ القضية الفلسطينية. يعتمد التقرير على 77 شهادة لأساتذة وتلاميذ وممثلي جمعيات من المحافظات الكندية كافة ومن 11 اختصاصًا و21 جامعة. وبحسب تلك الشهادات، تعدّدت أساليب الحد من حرية التعبير: التدخل السياسي في التوظيف، ومحاولة منع الوصول إلى مراكز الندوات، ومحاولة إلغاء محاضرات عن فلسطين، فضلًا عن تشويه سمعة المتضامنين. وقد نُشر هذا التقرير في تشرين الأول/أكتوبر 2022، لا عام 2023، أي سنة كاملة قبل عملية طوفان الأقصى[10].

ساهم تجذّر الفكر الصهيوني في الخطاب الليبرالي الغربي عبر عقود في استثناء فلسطين من منظومة الحقوق والهويات المهمّشة والواجب الدفاع عنها. لكن الصروح الأكاديمية عمومًا، وبخاصة في أقسام العلوم الإنسانية، شهدت في العقود الأخيرة صعود التيارات الفكرية اليسارية التي تنادي باتباع منهجيات نقدية تقاطعيّة تتبنى النظريّة النقدية (Critical Theory) كإطار لتحليل قضايا العنصرية والعدالة الاجتماعية. ساهمت هذه المنهجيات في دحض الكثير من الفرضيات النمطية حول العلاقات الطبقية والعرقية والجنوسية في المجتمعات الغربية[11]. وقد تزامن هذا الصعود مع دعوات متزايدة إلى إعادة النظر في المناهج التعليمية الغربية من أجل إلغاء أبعادها الاستعمارية

(8) حول تهديد الحرية الأكاديمية بعد 11 أيلول/سبتمبر، انظر: Laurie A. Brand, «Middle East Studies and Academic Freedom: Challenges at Home and Abroad,» *International Studies Perspectives*, vol. 8, no. 4 (2007), pp. 384–395.

(9) انظر: «Major Academic Freedom Cases,» <https://tinyurl.com/2vuffs44> (accessed on 25 April 2024).

(10) انظر التقرير التالي: Sheryl Nestel and Rowan Gaudet, «Report: Unveiling the Chilly Climate – The Suppression of Speech on Palestine in Canada,» 12 October 2022, <https://www.ijvcanada.org/unveilingthechillyclimate>. (accessed on 25 April 2024).

(11) حول نظرية العرق النقدية، انظر: «Critical Race Theory Today,» in: Richard Delgado and Jean Stefancic, *Critical Race Theory: An Introduction*, foreword by Angela Harris, 2nd ed. (New York: New York University Press, 2012), pp. 113–142.

حول التقاطعية، انظر: Kimberle Crenshaw, «Mapping the Margins: Intersectionality, Identity Politics, and Violence against Women of Color,» *Stanford Law Review*, vol. 43, no. 6 (1991), pp 1241–1299.

التي باتت تُعرف بـ «نزع الاستعمار» (Decolonization). وقد تبنّت جامعات كثيرة هذه المفاهيم في خطابها الرسمي وسياستها العامة من دون أن تطبّقها على نحوٍ مؤسساتي أو بنيوي[12].

أدّت هذه المقاربة إلى زيادة ملحوظة في الدراسات الفلسطينية التي تبنّت مقاربة الاستيطان الاستعماري لتحليل بنية إسرائيل كدولة وكنظام[13]. لكنّ الاستثنائية الفلسطينية ساهمت في تأطير وضبط الخطاب المعرفي الداعم لفلسطين داخل الدوائر الليبرالية والتقدمية من دون مقاومة كبيرة ومن خلال آليّات قمعية وخطاب تهويلي كان يتم استحضارها من دون عناء. وعليه بقيت المقاربة المعرفية التي تتبنى منهج التحليل الاستيطاني الاستعماري في حالة فلسطين محصورة في الدوائر البحثية المعنية بالدراسات الشرق الأوسطية وبعض تيارات المجتمع المدني والنشطاء، ومن ثم، لم يتم تبنّيها من جانب مراكز القرار وكلّيات الأقسام كما هي الحال مع مقاربات نزع الاستعمار الأخرى التي عُنيت بقضايا العرق والجنوسة[14].

على الصعيد العملاني، انعكست استثنائية فلسطين على تعاطي الإدارات الجامعية مع حملات حركات المقاطعة (BDS) التي نشطت خلال العقد الأخير. وعلى الرغم من تصويت الكثير من الهيئات الطلابية في أبرز الجامعات الكندية كماكغيل وتورنتو وبريتش كولومبيا على قرارات تدعو إلى المقاطعة أو سحب الاستثمارات من شركات ضليعة في نظام الفصل العنصري الإسرائيلي، قامت إدارات تلك الجامعات المتمثلة برؤساء الجامعة ومجالس الإدارة ـ وفي بعض الحالات رئاسة مجلس الطلبة ـ بنقض هذه القرارات الناتجة من عملية ديمقراطية وتعطيلها من طريق التشكيك في قانونيتها أو خرقها مبادئ الجامعة الرافضة لأي تمييز على أساس عرقي أو قومي[15].

---

(12) Adam Nhu Gaudry and Danielle Lorenz, «Indigenization as Inclusion, Reconciliation, and Decolonization: Navigating the Different Visions for Indigenizing the Canadian Academy,» *AlterNative: An International Journal of Indigenous Peoples*, vol. 14, no. 3 (2018), pp. 218-227.

(13) حول هذه المقاربة، انظر: «Zionism: A Settler Colonial Project,» in: Jeff Halper, *Decolonizing Israel, Liberating Palestine: Zionism, Settler Colonialism, and the Case for One Democratic State*, Foreword by Nadia Naser-Najjab (London: Pluto Press, 2021), pp. 32–50, and Jamil Hilal, «Rethinking Palestine: Settler-Colonialism, Neo-Liberalism and Individualism in the West Bank and Gaza Strip,» *Contemporary Arab Affairs*, vol. 8, no. 3 (2015), pp. 351-362.

(14) حول استثنائية فلسطين في الخطاب السياسي التقدمي، انظر: Marc Lamont Hill and Mitchell Plitnick, *Except for Palestine: The Limits of Progressive Politic*s (New York: The New Press, 2021).

(15) حول نشاطات حركة بي دي أس في كندا، انظر التقارير السنوية 2023: «Highlights from the Canadian BDS Coalition,» 5 January 2024, <https://tinyurl.com/3dtafc4c>.

حول إدانة رئيس جامعة تورنتو لقرار اتحاد الطلبة بالمقاطعة، انظر: Joshua Chong, «U of T Calls Pro-Palestinian Motions Passed by Scarborough Student Union «Unacceptable»,» *Toronto Star*, 30/11/2021, <https://tinyurl.com/58m7k5cp>.

حول نقض قرار المقاطعة في جامعة ماكغيل، انظر: Karen Seidman, «McGill Committee Decides against BDS Motions,» *Montreal Gazette* (7 June 2016), <https://tinyurl.com/wpv7z6sa>.

حول معارضة رئيس جامعة برتيش كولومبيا تنفيذ قرار مجلس الطلبة بالمقاطعة، انظر: Charlotte Alden, «UBC Won't Support AMS Motion on Divestment from Companies Complicit in Palestinian Human Rights Violations, President Says,» The Ubyssey, 15 April 2022, <https://tinyurl.com/3hvyj5tv>.

نشطت الحكومة الإسرائيلية في استمالة تلك الإدارات عبر تنظيم رحلات لرؤساء الجامعات ومديرين من الصف الأول ومسؤولين من رابطة الجامعات البحثية إلى فلسطين المحتلة وبناء علاقات وطيدة معهم. تُعزّز هذه العلاقات المنسوجة مع المتنفّذين الإداريين ولاء هؤلاء للأجندة الإسرائيلية بصرف النظر عن الجامعة التي يرأسونها في كندا أو حتى في الولايات المتحدة، وتضغط سلبًا على الحرية الأكاديمية في ما يخصّ فلسطين[16]. وتكتسب هذه العلاقات قيمة مضافة في ظل المنظومة النيوليبرالية لإدارة الجامعات التي تشهد خصخصة إدارية (Corprotization). تؤدّي هذه الخصخصة غالبًا إلى مداورة في ترؤس الجامعات على شاكلة المديرين التنفيذيين في القطاع الخاص وفي زيادة دور المانحين من القطاع الخاص على حساب دعم الدولة. في ظل هذه المنظومة، يسعى رؤساء الجامعات بالدرجة الأولى إلى إرضاء المانحين وتقاضي أجور باهظة وتنفيذ إصلاحات صورية من دون بناء علاقات مستدامة قبل الانتقال إلى جامعة ثانية، وهكذا دواليك، فلا ينشأ ولاء اجتماعي أو أخلاقي عند الرئيس تجاه الجامعة. وما زالت معظم الجامعات تتّبع نظامًا إداريًّا يعطي الرئيس ومجلس الإدارة سلطة تنفيذية واسعة تسمح له بإجهاض أي قرارات نابعة من الأسفل بما فيها تلك المتّخذة بصورة ديمقراطية. في حالة كندا، يُمثّل هذا البناء الفوقي لإدارة الجامعة ـ إضافة إلى العلاقة البيروقراطية مع الدولة ـ عقبة أساسية أمام حماية الحرية الأكاديمية من التدخلات لمصلحة قوى الأمر الواقع وسياسة الدولة الرسمية، وكلاهما يميل لمصلحة إسرائيل. وقد برز هذا الانحياز على نحو سافر بعد ٧ تشرين الأول/أكتوبر[17].

كشفت أحداث 7 أكتوبر وما تلاها ـ وبما يقطع الشك ـ مدى هشاشة الحرية الأكاديمية في أوروبا وأمريكا الشمالية على حدّ سواء، ومدى تبعية المنظومة التعليمية لقوى السلطات الحاكمة وممولّي القطاع الخاص. وكشفت ردود الفعل على عملية «طوفان الأقصى» المعايير المزدوجة التي تتبنّاها أجهزة الإدارة الجامعية في ما يخصّ القضية الفلسطينية.

1 ـ ما بعد 7 أكتوبر: التأطير الأيديولوجي للخطاب المعرفي

كشفت أحداث 7 أكتوبر وما تلاها ـ وبما يقطع الشك ـ مدى هشاشة الحرية الأكاديمية في أوروبا وأمريكا الشمالية على حدّ سواء، ومدى تبعية المنظومة التعليمية لقوى السلطات الحاكمة

(16) انظر: «University Presidents' Trip to Israel undermines Academic Freedom and Democracy,» The Conversation, 20 February 2023, <https://tinyurl.com/bdd7bxkx>.

(17) حول نظام إدارة الجامعات في كندا، انظر: Julia Eastman [et al.], *University Governance in Canada: Navigating Complexity* (Montreal; Quebec: McGill-Queen's University Press, 2022).
حول خصخصة نظام الإدارة، انظر: «Canada's Universities and Colleges are Being Taken Over by Big Corporations and Wealthy Donors,» Press Progress, 31 January 2019, <https://tinyurl.com/bde7yvfv>. =

وممولّي القطاع الخاص. وكشفت ردود الفعل على عملية «طوفان الأقصى» المعايير المزدوجة التي تتبنّاها أجهزة الإدارة الجامعية في ما يخصّ القضية الفلسطينية. وكشفت أيضًا مدى انتشار خطاب الكراهية تجاه العرب والمسلمين على وسائل التواصل الاجتماعي وفي الإعلام التقليدي والبيروقراطية الأكاديمية.

في دول أوروبا الغربية، كبريطانيا وألمانيا وفرنسا، لم تتوانَ إدارات الجامعات والحكومات عن قمع التحركات الطلابية ومعاقبة الطلاب الداعمين فلسطين من خلال تعليق انتسابهم، أو منعهم حتى من ارتداء الزي الفلسطيني كالكوفية أو رفع العلم الفلسطيني، وعن فصل الباحثين الذين انتقدوا إسرائيل[18]. أمّا في الولايات المتّحدة، وهي من البلدان الأكثر عدائية تجاه المتضامنين مع فلسطين من حيث القوانين والتجييش الإعلامي، تقلبت أساليب القمع بين دعوات كبار المتمولين الصهاينة وبصورة علنية، إلى عدم توظيف الطلاب المتعاطفين والتسبب باستقالة رئيسة جامعة هارفرد، وهي أول امرأة سوداء تتبوأ ذلك المنصب، ومنع نشر البيانات المؤيدة لغزة وإطلاق الرصاص على تلاميذ يرتدون الكوفية – كما حصل في مدينة فيرمونت[19]. وقد بلغت أساليب القمع داخل الحرم الجامعي حد استدعاء الشرطة واعتقال مئات الأساتذة والطلاب في مختلف أنحاء البلاد وإخلاء الطلاب من مساكنهم الجامعية في جامعة كولومبيا وإلغاء خطاب عريفة التخرج بعد تعرّضها لحملة تشويه سمعة في جامعة جنوب كاليفورنيا وشطب أسماء منظّمات طلابية داعمة لفلسطين من سجلّات الأندية الطلابية في جامعتي ييل وبنسلفانيا وبناء على حجج تقنية أو قانونية[20]. وتمثّل التأطير الأيديولوجي بطرق ملتوية وأقلّ فجاجة، منها احتفاء الإعلام الأمريكي

(18) حول القمع في ألمانيا، انظر: Hebh Jamal, «Germany is Becoming a Police State When it Comes to Palestine Activism,» Mondoweiss.net, 7 April 2024, <https://tinyurl.com/yt2cwpb9>.

حول فصل الباحثين من مراكز الدراسات في ألمانيا، انظر: Jack Grove, «Professor Sacked by Max Planck Society over Israel Comments,» Times Higher Education, 8 February 2024, <https://tinyurl.com/mr6wj5nx>.

حول استدعاء الشرطة في فرنسا، انظر: Soazig Le Nevé, «Situation is Tense at Sciences Po in Paris over Pro-Palestinian protests,» *Le Monde*, 26/4/2024, <https://tinyurl.com/2u8hn9jj>.

حول منع ارتداء الكوفية ورفع العلم الفلسطيني في إنكلترا، انظر: Areeb Ullah, «British Schoolchildren Face Punishment for Wearing Palestine Flags and Keffiyehs,» Middle East Eye, 26 May 2021, <https://tinyurl.com/32yt8k6s>.

(19) حول جلسات التحقيق ودعوة رؤساء الجامعات للاستقالة، انظر: Joseph Stepansky and Maziar Motamedi, «Israel-Gaza War on US Campuses: Why are Top University Leaders under fire?,» Aljazeera, 13 December 2023, <https://tinyurl.com/yc54duur>.

حول الدعوة إلى عدم توظيف الطلاب الداعمين فلسطين، انظر: Kristen Altus, «CEO Defends Sharing List of Harvard Students Who Signed Pro-Palestine Letter: They Must «Pay the Price»,» MSN, November 2023, <https://tinyurl.com/yc43nvr5>.

حول حادثة فيرمونت، انظر: «Suspect Arrested in Vermont Shooting of 3 U.S. College Students of Palestinian Descent,» NBC News, 27 November 2023, <https://tinyurl.com/nadvbxju>.

(20) حول حملات اعتقال الطلاب، انظر: «Pro-Palestinian Campus Encampments Spread Nationwide Amid Mass Arrests at Columbia, NYU & Yale,» Democracy Now, 23 April 2024, <https://tinyurl.com/26ye3tjn>. =

ببرامج تدريس تطبيعية كتلك في جامعة دارتموث التي تم تسويقها كنموذج يُحتفى به لنقاش ما جرى في 7 تشرين الأول/أكتوبر[21].

بكلام آخر، لم تتغير تقنيات القمع المستخدم ضد داعمي القضية الفلسطينية بعد ٧ تشرين الأول/أكتوبر. لكنها لامست مستويات المجتمع الأكاديمي كافة وانتشرت على نطاق واسع غير مسبوق لتصبح أشبه بمكارثية جديدة. وجاءت عملية طوفان الأقصى لتكشف مجدّدًا حدود خطاب «نزع الاستعمار» الداعم لتحرير فلسطين. وقد تجلّى ذلك على ثلاثة صعد. أولها توصيف العملية العسكرية نفسها، وثانيها سردية خطاب التعاطف مع فلسطين إبّان بدء الهجوم الاسرائيلي، وثالثها الرؤية التحررية لما بعد الحرب.

يمكن التماس التأطير الأيديولوجي والإبستيمولوجي لهذه العناصر في البيانات الصادرة عن رؤساء الجامعات والكليات والأقسام والنقابات التعليمية وروابط الأساتذة والمنظمات الطلابية. تضمّنت البيانات الداعمة لإسرائيل، وأغلبها صدرت عن مكاتب رؤساء الجامعات، إدانات غير مشروطة لعملية طوفان الأقصى وأنسنة الإسرائيليين واستحضار التعابير المؤثرة والمأسوية لوصف أي عنف يتعرّض له الإسرائيليون والتمسك بحقّ إسرائيل في الوجود والدفاع عن نفسها. وتبنّت معظم هذه المنشورات المقاربة الصهيونية «الليبرالية» في ما يخص خطاب الكراهية عبر توأمة محاربة معاداة السامية بمحاربة الإسلاموفوبيا بدلًا من الحديث عن العنصرية المعادية للفلسطينيين، وهي مقاربة تخدم سردية الصراع الديني. نجد في المقابل تبخيس أو تجاهل أو تعاطف متواضع مع العنف الذي يتعرّض الفلسطينيون له. وفي الكثير من الأحيان تم إسقاط «فلسطين» كجغرافيا والاستعاضة عنها بغزة أو الضفة أو الأراضي المحتلة[22]. ولم تسلم الشعارات التحررية التي نوديَ بها في التظاهرات وأبرزها «الحرّية لفلسطين... من النهر إلى البحر» من التصنيف ضمن خطاب الكراهية (المعادي للسامية) أو من تصويرها في أحسن الأحوال كشعار إشكالي.

على الضفة الأخرى، خضعت البيانات المتعاطفة مع الفلسطينيين – على أهميتها ـ لسقوف واضحة أبرزها تفادي الحديث عن 7 أكتوبر – من دون إدانة ما حدث ـ والتركيز على البُعد الإنساني لا السياسي لحقوق الفلسطينيين، أي الفلسطيني كضحية، أو حصر البُعد السياسي عمومًا بحقوق الإنسان أو المساواة وبالنضال السلمي وبخاصة حركة المقاطعة. وقد يشار إلى حقّ استخدام القوة لكن من دون تسمية قوى المقاومة بالاسم أو الخوض في تفاصيل العملية. وقد أدّى ذلك إلى

= حول شطب الأندية الطلابية، انظر: Katie Bartlett, «Penn Suspension of pro-Palestinian Student Group Prompted by Three Violations of University Requirements,» *The Daily Pennsylvanian*, 26/4/2024, <https://tinyurl.com/3au4cz5d>.

حول إلغاء عريفة حلف التخرّج، انظر: John Antczak and Julie Watson, «Is it Safety or Censorship? USC Cancels Valedictorian Speech over Israel-Hamas Protests,» *The Christian Science Monitor*, 17 April 2024, <https://tinyurl.com/yu9tfuh9>.

(21) انظر: «Israel-Gaza on Campus: How Dartmouth is Fostering Dialogue,» PBS, 8 November 2023, <https://tinyurl.com/2kuvfvun>.

(22) راجع كمثال: «Supporting the UBC Community,» The University of British Colombia, 11 October 2023, <https://tinyurl.com/2xchcuat>.

بلورة صورة أحادية الأبعاد لـ 7 أكتوبر في الوعي العام تطغى عليها الرواية الصهيونية حول قطع الرؤوس والاغتصاب الجماعي ويُمحى منها أي بُعد عسكري أو استراتيجي أو نضالي كجزء من سياق تاريخي للكفاح المسلح. وبالرغم من تمسّك رابطة أساتذة الجامعة الكنديين بالدفاع عن حرّية التعبير والحرية الأكاديمية في بيانها الذي أصدرته عن الحرية الأكاديمية في زمن الصراعات بعد 7 أكتوبر، تبنّى البيان مصطلح «حرب إسرائيل وحماس» المعتمد من جانب إسرائيل والإعلام الكندي السائد ولم يأتِ على ذكر فلسطين. ورأت الرابطة أن دورها لا يشمل التعقيب على الموضوع قيد النقاش بالرغم من التزامها بمبادئ العدالة الاجتماعية. شدّد البيان أيضًا على أن الحرية الأكاديمية ليست عذرًا لخرق القانون بما فيها قوانين خطاب الكراهية بالرغم من غياب أي إشارة إلى الحدود القانونية لحرية التعبير في بيان الرابطة التأسيسي لمعايير حرية التعبير[23].

بالرغم من هذه السقوف المتواضعة، بذلت وسائل الإعلام التقليدية جهودًا حثيثة لأبلسة القوى الداعمة للفلسطينيين. على سبيل المثال، خلقت بعض وسائل الإعلام إشكالية حول شعار «من البحر إلى النهر» فوضعته تحت مجهر التحليل واستبينت آراء الأكاديميين و«الخبراء» بحجّة أنّه ربما يكون معاديًا للسامية[24]. وقع الخطاب الداعم لفلسطين في فخ الإشكالية فحاول جاهدًا تبرئة الشعار من تهمة التحريض على معاداة السامية من خلال تبنّي مقاربة الغموض البنّاء. لم تجزم هذه المقاربة بتقدمية الشعار بصورة مطلقة، بل رأت أنه يحتمل التأويل. أي أنّ الشعار ربما يشير إلى البُعد التحرري كونه يعكس مشاعر الفلسطينيين التوّاقين إلى العدالة والعيش الكريم في أرضهم الممتدة من النهر إلى البحر لكنه قد يحتمل نيات إلغائية. ولا يسلّط الغموض البنّاء الضوء على نحوٍ لا لبس فيه على المكنون التحرري للشعار الذي يرفض الاعتراف بإسرائيل كجغرفيا وككيان استعماري استيطاني ودولة عنصرية فاشية. لكن الغموض البنّاء قد يحمّي منادي الشعار من الملاحقة القانونية بتهمة الحضّ على العنف أو تبنّي خطاب كراهية[25]. والقانون سلاح ماضٍ لمحاربة المتعاطفين مع فلسطين.

ثانيًا: الحرب القانونية وسلاح معاداة السامية

على الرغم من السقوف السياسية واللغوية التي التزمت بها معظم القوى الداعمة لفلسطين، لم تتوانَ السلطات الأكاديمية الكندية عن استخدام امتيازاتها الإدارية لفرض رقابة لغوية وتضييق هامش حرية التعبير لدى أقسام الجامعات. منعت بعض الإدارات نشر البيانات المتضامنة مع الفلسطينيين على المواقع الرسمية للأقسام بحجة عدم تسييس التعليم أو المسؤولية القانونية التي قد تقع على

(23) انظر: «CAUT Statement on Academic Freedom in Times of Conflict,» op cit.
حول موقف الرابطة من العدالة الاجتماعية، انظر: «Social Justice,» CAUT Council, November 2019, <https://tinyurl.com/5dv97zym>

(24) انظر: Brishti Basu, «What Does «From the River to the Sea, Palestine will be Free» Mean,» CBC News, 21 November 2023, <https://tinyurl.com/9avkj5my>.

(25) انظر التقرير الصادر عن مجموعة Hearing Palestine في جامعة تورنتو بعنوان: «From the River to the Sea: Palestine will be Free:» A Primer on History, Context, and Legalities in Canada,» Hearing Palestine Initiative, University of Toronto, 18 December 2023, <https://tinyurl.com/bdewk9v9>.

رؤساء الأقسام لتبنّيهم مضمون البيانات. لم تُثر الإدارة هذه المخاوف عندما قامت بعض الأقسام بنشر بيانات مماثلة للتضامن مع أوكرانيا، وهو ما يعزّز فرضية استثنائية فلسطين. ولعل الدافع غير المعلن لقمع التعبير باسم الأقسام بدلًا من الأفراد هو التوجس، ولو غير المبرر، من تبعات قانونية محتملة للنشر. فقد تعرّضت عدة جامعات كندية للمقاضاة بقيمة 15 مليون دولار بعد 7 أكتوبر بدعوى تقاعسها عن محاربة معاداة السامية[26]. والمقاضاة تلك هي جزء من الاستراتيجية الثانية لقمع التضامن مع فلسطين، أي الحروب القانونية. كغيرها من تقنيات القمع ضد المتضامنين مع إسرائيل، لم تنشأ الحرب القانونية كرد فعل على عملية طوفان الأقصى. وهي نهج مُعلن من جانب اللوبي الصهيوني ويشمل عدة دول أوروبية، إضافة إلى الولايات المتحدة وكندا. والركيزة الأساسية في هذه الاستراتيجية هي اتهام، وبالتالي تجريم، نقد إسرائيل بمعاداة السامية[27].

على الرغم من السقوف السياسية واللغوية التي التزمت بها معظم القوى الداعمة لفلسطين، لم تتوانَ السلطات الأكاديمية الكندية عن استخدام امتيازاتها الإدارية لفرض رقابة لغوية وتضييق هامش حرية التعبير لدى أقسام الجامعات.

الحروب القانونية نوعان: استباقية وهجومية. تتمثل الأولى بإطلاق حملات مشاريع قوانين ومراسيم تتبنّى تعريفًا لمعاداة السامية يتضمن انتقاد إسرائيل من أجل خلق سند قانوني واضح يجرّم انتقاد الكيان الصهيوني ويمكن اللجوء إليه عند الحاجة. والتعريف الأشهر في هذا المضمار هو تعريف إيرا. تعود جذور هذه المقاربة إلى محاولات كثيرة لتجريم وقمع حركات المقاطعة. تستهدف تلك الحملات المستويات التشريعية كافة في أجهزة الدولة (كالبرلمان ومجالس البلديات) إضافة إلى المجالس والهيئات الجامعية على مستوى الإدارة والأساتذة والطلاب. لاقت تلك الحملات في كل من الولايات المتحدة وكندا نجاحًا نسبيًا على مستوى أجهزة الدولة مقابل فشل نسبي في الدوائر الأكاديمية بعد أن فشلت في إقناع اللجان المختصة بفعالية هذا التعريف[28].

أما التكتيك الهجومي فيكمن في رفع دعاوى ضد المؤسسات أو الأفراد بحجّة خرقهم قوانين خطاب الكراهية أو تقاعسهم عن التحقيق في قضايا جرائم كراهية (أي معاداة السامية). وقد لجأ اللوبي الصهيوني في وقت مبكّر بعد 7 أكتوبر إلى رفع دعاوى بقيمة ملايين الدولارات على أربع جامعات رئيسية في كندا، زعم في إحداها وجود «تاريخ موثّق من حضور مشاعر معادية للسامية في حرم الجامعة» في ظلّ بيئة حاضنة لتلك الممارسات التمييزية. واستُخدِمت أسماء مجهولة

(26) انظر: Michael Talbot, «3 Canadian Universities Face $15M Lawsuits for Allegedly Failing to Address Anti-Semitic Incidents,» City News, 2 November 2023, <https://tinyurl.com/y7kud4et>.

(27) انظر: <https://www.thelawfareproject.org/>.

(28) حول تبني تعريف إيرا، انظر: Danya Zituni, «Several US Cities Have Increased Policing of Palestine Solidarity,» Truthout, 12 December 2022, <https://tinyurl.com/4k67u65u>.

لمن تعرّضوا لحوادث بحجة الخوف على سلامتهم بينما صنّفت الدعوى كدعوى جماعية تمثل كل التلاميذ اليهود. ويُظهر الاطلاع على نصّ الدعوى ضد جامعة بريتش كولومبيا مدى هشاشة الأدلة إن وُجدت ويُرجّح إسقاطها من جانب المحاكم أو عدم إصدار قرار لمصلحة رافعي الدعوى[29]. لكن هدفها هو سياسي بامتياز يتمثل ببثّ جو من التوجّس والخوف في الأوساط الأكاديمية بهدف تكميم أفواه كل من ينتقد إسرائيل وإعطاء الجامعة حجة قانونية تمكّنها من لجم هذا النقد من خلال قمعه على المستوى الرسمي مثلما بيّنا آنفًا. ومن لم يرتدع نتيجة هذا التخويف، لم تتوان بعض الجامعات عن اللجوء إلى الاستراتيجية الثالثة لإسكاته.

ثالثًا: الأمن الفائض وعسكرة الحياة الجامعية

تترافق حروب القانون مع حملات بوليسية وأمنية تلاحق كل من تسوّل له نفسه خرق سقوف حرية التعبير وخطاب الكراهية من وجهة نظر القوى التشريعية والتنفيذية في الحرم الجامعي وخارجه. على مستوى الأنشطة في الحيّز العام، تتقلب هذه الاستراتيجية بين حضور أمني كثيف أو فائض عن ما هو معمول به أثناء التظاهرات وبين شنّ حملات اعتقال ترهيبية في ساعات الفجر وتجريم حمل أعلام كعلم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بحجة الحضّ على الكراهية (تصنّف الحكومة الكندية الجبهة الشعبية بالمنظّمة الإرهابية)[30]. وقد بلغ الأمر حدّ قيام حكومة محافظة أونتاريو بحظر ارتداء الكوفية داخل مبنى البرلمان واستبعاد المرشحين النهائيين للخدمة المدنية من قوائم التوظيف بناء على دعمهم فلسطين، وهذا ما يعزز فرضية المكارثية الجديدة التي تسعى إلى «تطهير» أجهزة الدولة من أي كادرات يُشتبه بتعاطفها مع فلسطين[31]. وانتشرت حملات «فضح» الداعمين لفلسطين والعاملين في مؤسسات منحازة لإسرائيل من خلال ممارسة الـ«دوكسنغ»، أي تسريب ما تناقلوه عبر بريدهم الخاص على مواقع التواصل. وذهب بعض المؤسسات الطبية والأكاديمية إلى حدّ الصرف التعسفي لموظّفيها بسبب التعبير عن آرائهم المؤيدة للنضال الفلسطيني[32].

---

(29) تم تداول نص للدعوة استحصل الكاتب على نسخة منه.

(30) حول الوجود الأمني الكثيف في التظاهرات، انظر: Katherine de Clerq, «Downtown Toronto pro-Palestinian Rally and sit-in Draws Large Police Presence,» CTV News Toronto, 5 November 2023, <https://tinyurl.com/v6bnz5pr>.

حول تجريم حمل الأعلام، انظر: Sara Jabakhanji, «Toronto Police Chief Reverses Course, Identifies «Terrorist Flag» Waved at Demonstration,» CBC News, 12 January 2024, <https://tinyurl.com/54jh9r99>.

حول شن حملة الاعتقالات، انظر: Martin Lukacs, «In Stunning Pre-dawn Raids, Toronto Police «Terrorize» Palestine Activists,» The Breach, 24 November 2023, <https://tinyurl.com/bdf36abz>.

(31) حول حظر الكوفية في برلمان مقاطعة أونتاريو، انظر: «Ontario Legislature Bans Keffiyehs, Premier Calls for Reversal,» CBC News, 18 April 2024, <https://tinyurl.com/3kzcs39h>.

حول تصفية أسماء المحامين، انظر: Kunal Chaudhary, «Ontario Government Screened Law Students Who Signed pro-Palestine Letter,» The Breach, 21 December 2023, <https://tinyurl.com/4a4zy5n8>.

(32) حول الصرف التعسفي أو تعليق العمل، انظر: «B.C.'s Post-secondary Minister Accused of Pressuring Langara to Dismiss Instructor over Hamas Comments,» City News Staff, 1 February 2024, = <https://tinyurl.com/4mrthjtp>.

ومن تقنيات الأمن الفائض تعقيد معاملات حجز قاعات المحاضرات بحجة وجود خطر أمني، بما في ذلك أنشطة تضامنية مع قضايا غير إشكالية لدى سلطات الجامعة. على سبيل المثال لا الحصر، وبحسب شهادات المنظمين لنشاط تضامني في يوم 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، نفذ مسؤولون في جامعة بريتش كولومبيا إلغاءات متتالية لحجوزات 3 قاعات بمناسبة عقد لقاء تضامني أفرو-فلسطيني، وحضرت الشرطة الفدرالية، فاضُطرّ المنظمون إلى نقل النشاط من مكان إلى آخر. لم يسلم التعبير السياسي البصري الداعم لفلسطين من مقص الرقابة الجامعي. في حرم جامعة بريتش كولومبيا، هناك نصب معروف بالكارين تابع لكلية الهندسة، وهناك تقليد متّبع يسمح للتلامذة برسم رسائل ذات مضمون سياسي لنشر الوعي. في ذكرى الغزو الروسي لأوكرانيا، تمّ كتابة شعار سياسي بامتياز: «روسيا تساوي الإرهاب». في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، وخلال العدوان الإسرائيلي الدموي على غزة، رسم النصب كتعبير عن التضامن مع الشعب الفلسطيني. وُضعت جملة «إسرائيل تقتل الأطفال مجددًا» و«يو بي سي متواطئة» وتم رسم علم فلسطيني، وأيدٍ ملطخة بالدماء، وكتابة لائحة بعناوين التواصل الاجتماعي لصحافيين موجودين في غزة يغطون الفظائع التي ترتكبها إسرائيل. ولكن بخلاف حالة التضامن مع أوكرانيا، جرت تغطية النصب وعندما حاولت تلميذتان إزالة الغطاء، تم استدعاء البوليس الفدرالي. وقامت السلطات الجامعية لاحقًا بإعادة دهنه بشعارات تنتصر لقضايا اجتماعية أخرى غير إشكالية.

أتت هذه الإجراءات التعسفية على خلفية قيام المنظمات الصهيونية بحملات تحريض ضد الطلاب والحركات الطلابية الداعمة لفلسطين؛ فقد طالبت جمعية بناي بريث الصهيونية علنًا بطرد طلاب كلية الحقوق في جامعة «تورنتو متروبوليتان» لأنهم بحسب وصفها «اعتذاري الإرهاب». ويشارك بعض الأساتذة الصهاينة أنفسهم في حملات التحريض والمضايقات الافتراضية والجسدية على حدّ سواء من دون أي رادع أو تداعيات. وقد تخطّت جمعية هلال - وهي جمعية تجاهر بدعم إسرائيل كجزء من رسالتها في دعم الطلاب اليهود والثقافة اليهودية ـ كل الحدود في قضية ملصقات مفبركة هدفها تشويه سمعة الطلاب الداعمين لإسرائيل. وفي ملابسات تلك القضية أنه في 17 تشرين الثاني/نوفمبر، أي بعد أكثر من شهر من عملية «طوفان الأقصى»، تم لصق ملصقات تقول: «أنا أحب حماس» وتحمل الشعار الرسمي لمركز العدالة الاجتماعية، وهي جمعية طلابية. وتم مشاركة الملصق على مواقع التواصل من جانب أحد أساتذة الجامعة كإدانة للمركز الداعم للقضية الفلسطينية، كون البوح بحبّ حماس هو خطاب الكراهية ويُحرّض على العنف ضد اليهود. اعتذر الأستاذ لاحقًا؛ لكن بعد اعتراف جمعية هلال أن أحد ملتزمي أعمالها فبرك الملصق. تملّصت هلال من الملتزم وادّعت أن ما قام به لا يمثّلها أو يُمثّل قِيَمها لكنها رفضت أن تكشف عن اسمه ولم تعتذر لمركز العدالة الاجتماعية. بل قامت بنفسها بوصم يافطة وضعها التلاميذ على أحد مباني الجامعة بخطاب الكراهية. وقد كُتب على اليافطة أن «إسرائيل ترتكب إبادة جماعية في غزة». بكلام آخر، بدلًا

= انظر أيضًا: Brishti Basu, «Ontario Doctor Suspended, His Address Published after pro-Palestinian Social Media Posts,» CBC News, 20 October 2023, <https://tinyurl.com/3y7tv4xt>.

من تهنئة التلاميذ على دق ناقوس الخطر حول جريمة حرب وفي وقت مبكر وضمن بيئة معادية، تم التهجّم عليهم وتهديدهم.

لم تكتفِ هلال بذلك، بل استضافت – وفي ذروة المذبحة، وعلى حرم الجامعة ـ جنديًا إسرائيليًا شارك في عمليات غزة، وهو تلميذ في الجامعة ترك دراسته للالتحاق بالجيش الإسرائيلي بعد عملية الطوفان وعبّر في الإعلام الكندي عن نياته العدوانية. لم تكترث هلال للخطر الجسدي والنفسي والمعنوي الذي يُمثّله وجود جندي إسرائيلي في حرم الجامعة على الطلاب الفلسطينيين أو العرب. من غير المتوقع أن تُدين هلال نفسها، فهي في نهاية المطاف مؤسسة لوبي صهيونية. لكن ماذا عن إدارة الجامعة ومسؤوليتها في الكشف عن ملابسات الحادث ومحاسبة الفاعلين؟ لم تتخذ الجامعة أي إجراءات من هذا القبيل وهو ما يعكس العلاقة التاريخية الوثيقة والبنيوية بين الجامعة ومؤسسات اللوبي الصهيوني وعلى رأسه جمعية هلال.

بحسب صحيفة **كانادیان جویش نیوز** *(Canadian Jewish News)* تم تدشين مبنى خاص لهلال على أرض الجامعة عام 2009 بتكلفة 7 ملايين دولار. وحصلت هلال على عقد إيجار لـ 73 سنة، أي لعام 2084. وبعد 7 تشرين الأول/أكتوبر، شكرت الجامعة هلال على «التعاون الوثيق لتأمين سلامة الطلاب». لكن ماذا عن الطلاب العرب والفلسطينيين ومن يتعاطف معهم؟ ولماذا لم تستغلّ الجامعة هذه العلاقة مع هلال لمعرفة اسم الملتزم الذي فبرك الملصقات واتخاذ الإجراءات اللازمة بحقه؟ عندما سئلت الإدارة عن الموضوع، تحجّجت بالقول إن هلال مؤسسة خاصة وليس لديها سلطة عليها. بكلام آخر، تتمتع هلال بصفة قانونية ملتبسة، فهي في حرم الجامعة لكنها ليست تابعة للجامعة، وعليه تشارك في حياة الجامعة من دون القدرة على محاسبتها. ولم يكن ردّ فعل الجسم الطلابي أفضل كثيرًا. فبدلًا من ملاحقة هلال، اتّخذ مجلس الطلبة قرارًا بإنشاء لجنة للتحقيق في ممارسات مركز العدالة الاجتماعية من أجل إيجاد ثغر قانونية تسمح بشطب المركز من لائحة الأندية الطلابية وبالتالي حرمانه التمويل[33].

رابعًا: مناهج التعليم واللوبي الصهيوني

ارتباط جامعة بريتش كولومبيا باللوبي الصهيوني أبعد من حادثة الملصق. بحسب الفدرالية اليهودية في كندا، التقى رئيس الجامعة بونوا أنطوان باكون وفي اليوم الأوّل من تسلُّم مهماته في 1 تشرين الثاني/نوفمبر (2024)، بممثلين عن هلال وعن الفدرالية اليهودية. وقد راسلهم عبر البريد الإلكتروني وأطلعهم، بالرغم من كونهم مؤسسات خاصة ليس لديها أي صفة حكومية أو رسمية، على تفاصيل التوجيهات التي أعطاها للعمداء في الكليات المختلفة من أجل التعاطي مع الموضوعات الحساسة كالصراعات السياسية. في المقابل، لم يردّ مكتب الرئيس لأشهر على رسالة

(33) ما تقدّم من معطيات حول اللوبي الصهيوني وقمع الحراك الداعم لفلسطين في جامعة بريتيش كولومبيا يرتكز على التجربة الشخصية والمتابعة المباشرة للأحداث وما نُشر عنها من مصادر من قبل الكاتب. انظر: «UBC Prof. Hicham Safieddine on Crackdown on Students: Palestine Prohibited townhall,» Youtube, 24 January 2024, <https://www.youtube.com/watch?v=DvkS9uu7X5M>.

مفتوحة تضمنت أكثر من ألف توقيع من أساتذة وعاملين وطلاب في الجامعة حول الموقف المنحاز للجامعة لمصلحة إسرائيل[34].

وإن كان بونوا قد حافظ على مسافة ـ ولو في العلن ـ مع اللوبي الصهيوني، فقد تدخّلت وزيرة التربية والتعليم في مقاطعة بريتيش كولومبيا، وهي عضو في الحزب الديمقراطي الجديد (المحسوب على اليسار في كندا) بصورة علنية مع إدارة جامعة أخرى – وهي كلّيّة لانغارا ـ من أجل صرف أستاذة جامعية مدحت عملية طوفان الأقصى في إحدى التظاهرات. تباهت الوزيرة بدورها على مواقع التواصل. رضخت إدارة الجامعة للضغوط تلك وعلّقت عمل الأستاذة. ووصفت روبنسون فلسطين أيضًا بأنها «قطعة أرض بخسة» ازدهرت بفعل المهاجرين اليهود، وهي سردية صهيونية أكل الدهر عليها وشرب. ارتدّ الأمر على روبنسون في نهاية المطاف بعدما تعالت أصوات في الأوساط الأكاديمية بما فيها رابطة الأساتذة الداعية إلى استقالتها[35]. لكن الاستقالة تلك لم تؤدِّ إلى تحوّل بنيوي في سياسة حزبها أو حكومة المقاطعة تجاه إسرائيل. ذلك أن التدخل في السياسات التعليمية لفائدة الرواية الصهيونية أبعد من موقف وزيرة ويدخل في صميم التنشئة التربوية. تنشط جمعيات اللوبي الصهيوني في إدخال مفاهيم معادية لفلسطين في المناهج التعليمية منذ عقود. ومناهج التعليم في كندا من صلاحيات حكومات المقاطعات لا الحكومة الفدرالية. انتهز اللوبي حوادث 7 أكتوبر لتعميق عملية تغيير المناهج وتسريعها، فانتزع من حكومة بريتيش كولومبيا قرارًا بتثقيف الصغار عن الهولوكوست في صفوف ابتدائية كما هي الحال في مقاطعة أونتاريو، وقد قادت روبنسون هذه الحملة قبل استقالتها[36].

يتألّف اللوبي الصهيوني في كندا في المقام الأوّل من عدّة مؤسسات وجمعيّات على رأسها:

- مركز القضايا الإسرائيلية واليهودية (سيجا). تُقدّر ميزانية المركز السنوية بعشرة ملايين دولار كندي ولديهم طاقم عمل متفرّغ من 40 شخصًا.

- بناي بريث وهلال المذكوران سابقًا إضافة إلى مؤسسة «أصدقاء مركز سيمون وايزنذال» الذي تُقدّر ميزانيته السنوية من 7 إلى 10 ملايين دولار كندي.

- الفدرالية اليهودية وهي داعمة لسيجا. تقدر أصول هذه المؤسسة بمليار دولار وتجني تبرعات سنوية تقدّر بـ 200 مليون دولار كندي. وتتحدّث بعض التقديرات عن وجود 200 جمعية خيرية لها أنشطة تتعلق بإسرائيل[37].

لا يقتصر تأثير اللوبي الصهيوني على دوائر صناعة القرار من خلال المؤسسات المذكورة، بل يشمل الدعم المالي المباشر للحملات الانتخابية الكندية. على سبيل المثال، يُعَدّ ستيفن برونفمان

---

(34) Ibid.

(35) حول قضية روبنسون، انظر: «FPSE Statement on Resignation of Selina Robinson,» FPSE News, 5 February 2024, <https://fpse.ca/news/fpse-news/news-release-240205?s=09>.

(36) حول الهولوكوست والمناهج التعليمية، انظر: Jessica Wong, «As Holocaust Education Becomes Compulsory in Some Provinces, Advocates Call for Wider Adoption,» CBC News, 6 November 2023, <https://www.cbc.ca/news/canada/compulsory-holocaust-education-1.7016316>.

(37) انظر: Yves Engler, «The Reasons for Canada's «Unwavering» Support for Israel,» Mondoweiss, 21 February 2024, <https://tinyurl.com/4hxkj3d3>.

المُموّل الرئيسي لحملة رئيس الوزراء الكندي جانستن ترودو وقد ساهم عام 2015 في وصول ترودو إلى سدّة الحكم. كان أحد وعود ترودو الانتخابية آنذاك زيادة الضرائب على الأغنياء ومكافحة التهرّب الضريبي. وقد تبيّن من تحقيق أجرته سي بي سي وراديو كندا وجريدة تورنتو ستار أن برونفمان وشركته كلاريدج إنكوربورايشن لهما يد في صندوق مالي (أوف شور) أو ما يعرف بالجنة الضريبية بقيمة 60 مليون دولار. معلوم أيضًا أن برونفمان هو من كبار داعمي إسرائيل؛ وبحسب جريدة **غلوب أند مايل** عام 2013، قال برونفمان إنه اصطحب ترودو إلى إسرائيل حتى بات ترودو في نهاية الرحلة يستخدم تعبير «نحن» عند الإشارة اليها[38].

إلى جانب برونفمان، عمل متموّلون كبار في كندا مثل الراحل دايفيد عزرائيلي (ثروته كانت تقدّر بـ 3 مليارات دولار) على توثيق أواصر العلاقات بين كندا وإسرائيل. وبحسب الباحث إيف أنغلر، شارك عزرائيلي في ميليشيا الهاغانا عام 1948[39]. لعلّ أشهر المتمولين الصهاينة هما جيرالد شوارتز وزوجته هيثير رايسمان مالكا متجر إنديغو للكُتب، وقد أسّسا جمعية لدعم كل من هو غير إسرائيلي ويودّ الانضمام إلى جيش الاحتلال. وبعد 7 تشرين الأول/أكتوبر، قام ناشطون من بينهم أستاذة في رش طلاء أحمر على زجاج محال إنديغو في تورونتو فردت السلطات الكندية باعتقالهم ورفع دعوى ضدّهم[40].

لا ينفي ما تقدّم غياب أيّ مقاومة منظّمة لأنشطة اللوبي الصهيوني وداعمي إسرائيل. تأسست في كندا عدّة منظّمات عربية وفلسطينية وإسلامية حملت لواء الدفاع عن قضايا العرب والمسلمين. بعض هذه المنظمات يُعنى بالأبعاد الثقافية أو المصالح الاقتصادية للجوالي التي يُمثّلها وبعضها ذات طابع دعَوي ينشط في ملاحقة القضايا القانونية أو في صناعة الرأي العام أو الضغط على الأحزاب وأعضاء البرلمان على شاكلة اللوبي الصهيوني[41]. وقد حقّقت بعض هذه المنظمات عدّة نجاحات منها تطوير تعريف للعنصرية تجاه الفلسطينيين يشمل إنكار النكبة أو حقّ العودة. ومنها تمرير قرارات داعمة للمقاطعة في مجالس هيئات التدريس ومجالس الطلبة. ومنها أيضًا إنشاء شبكات تضامن ناشطة واسعة على امتداد كندا وعلى تواصل مع نظيراتها في الولايات المتحدة وأوروبا[42]. ولعل التطور الأبرز هو التشبيك مع مهاجري بلدان الجنوب الذين باتوا يمثلون نسبة ديمغرافية متزايدة وجلّهم ليس لديه خلفية أيديولوجية صهيونية أو عقدة الهولوكوست التي يستثمرها الصهاينة من أجل استدرار عطف شرائح المجتمع الكندي وبخاصة من جذور أوروبية.

---

(38) Ibid.

(39) Ibid.

(40) انظر: Mike Hager and Sean Fine, «York University Suspends at Least Three Employees after Charges in Indigo Store Vandalism,» The Globe and Mail, 1 December 2023, <https://tinyurl.com/2s3rwkur>.

(41) من أبرز هذه الجماعات الاتحاد الكندي العربي، وكنديّون من أجل العدالة والسلام في الشرق الأوسط، والمجلس الوطني للكنديين المسلمين، وأساتذة من أجل فلسطين، وطلاب من أجل حقوق الإنسان الفلسطينية، وصامدون.

(42) حول تطوير تعريف للعنصرية ضد الفلسطينيين، انظر التقرير الذي أعدّته جمعية المحامون العرب الكنديون عام 2022 بعنوان: *Anti-Palestinian Racism: Naming, Framing and Manifestations*, <https://www.canarablaw.org>.

وقد وعى عضو مجلس بلدية تورنتو الصهيوني جايمس باسترناك البُعد الديمغرافي وإن وضعه في قالب عنصري. فقد صرّح بأن التحوّل الديمغرافي نتيجة الهجرة إلى كندا هو أحد أسباب تصاعد معاداة السامية ويجب معالجته من تلك الزاوية[43].

خامسًا: العلاقة البنيوية والتاريخية بين كندا وإسرائيل

ربما تختلف حملات التضامن مع فلسطين قبل عملية طوفان الأقصى وبعدها من حيث وتيرة الأنشطة ومستوى التصعيد والتغطية الإعلامية واتساع رقعة الاحتجاج في الحيّزين العام والأكاديمي. لكنّها تتشابه إلى حدّ كبير من حيث الآليّات والمآلات، على الأقل حتّى كتابة هذه السطور. فآليّات التضامن قبل 7 أكتوبر وبعدها تضمنّت مروحة من الأنشطة السلمية كالتظاهر وإقامة الندوات وتفعيل حركة المقاطعة وكتابة المناشير والبيانات ومشاركة المواد المكتوبة والبصرية على وسائل التواصل الاجتماعي. والخطاب المناصر في كلتا الحالتين بقي إلى حدّ بعيد في إطار أنسنة الفلسطيني واحترام حقوق الإنسان ضمن الأطر القانونية المعاهدات الدولية ولم يتبنَّ بصورة واضحة خيار الكفاح المسلّح وإن استخدم في كثير من الأحيان مصطلحات وشعارات ومنهجيات تحليل وضعت إسرائيل في سياقها الاستعماري والاستيطاني. أما مآلات حملات التضامن، وعلى أهمية دورها في خلق وعي شعبي جديد حول طبيعة إسرائيل العدوانية، فهي لم تُترجم بصورة ملموسة، مع بعض الاستثناءات، في سياسة الدولة أو في قرارات وسياسات الأكاديمية الكندية المتعلقة بشراكتها البحثية الاستراتيجية مع إسرائيل التي بلغت في عام 2022 نحو ستين شراكة[44].

لا يقتصر دعم كندا لإسرائيل على السياسة والتعليم بل يشمل قطاع الجمعيات الخيرية، وهي بحسب بعض المنظمات الأهلية تموّل وحدات في الجيش الإسرائيلي كوحدة دوفدوفان وتصرّح عنها كأموال تبرُّع خيري لإعفائها من الضريبة[45]. في المقابل، رفعت كندا الدعم عن الأنروا فور إعلان قرار محكمة العدل الدولية ضد إسرائيل قبل التحقيق في الادعاءات الإسرائيلية حول انتماء بعض موظّفيها إلى حماس. وعليه لم تتوان الحكومة الكندية بصورة مباشرة عن تجويع أهل غزة وقتلهم. وعندما تراجعت الحكومة عن القرار نتيجة الضغوط الشعبية وبعض قوى المعارضة، تم الادعاء عليها في المحاكم[46].

إن صعوبة فكّ الارتباط بين كندا وإسرائيل مردّه عمق الترابط البنيوي على المستويين السياسي والأيديولوجي بين البلدين، إضافة إلى تقاطع المصالح الجيوسياسية لكليهما كجزء من المنظومة

---

(43) صرّح باسترناك عن آرائه لجريدة **تورونتو ستار**. يحتفظ الكاتب بنسخة إلكترونية عن التقرير غير متاحة عبر محرّك غوغل.

(44) عن حجم ونوع العلاقات التجارية والمالية والمعلوماتية والبحثية بين كندا وإسرائيل عام ٢٠٢٢، انظر: «Country Profile: Israel,» <https://tinyurl.com/ysn44s6j>.

(45) انظر: «Canada Must Innvestigate and Revoke Charities Funding Israeli War Crimes,» Just Peace Advocates, 11 April 2024, <https://tinyurl.com/4xv99kfc>.

(46) انظر: «Ottawa Taken to Court over Resumption of UNRWA Funding,» Global News, 5 April 2023, <https://tinyurl.com/2fv7v8hj>.

الغربية الاستعمارية، فضلًا عن أن كندا نفسها قائمة على تاريخ من الإبادة والاستيطان. يعود تاريخ الدعم العسكري الكندي لإسرائيل بالسلاح والمتطوعين إلى حقبة نشوء الكيان. وجامعات إسرائيل، كنظيراتها في فلسطين المحتلّة، مبنية على أرض للسكان الأصليين تم الاستيلاء عليها وطرد أهلها. وفي الحاضر، لم تحِد كندا عن المسار الإمبريالي الغربي وبخاصة عن سياسة الولايات تجاه إسرائيل ولا سيما أن الولايات المتحدة هي الشريك الاقتصادي الأول لكندا والبلد الوحيد المتاخم لها على حدود تمتدّ إلى 9 آلاف كلم تقريبًا. وقد شاركت كندا مباشرة في بسط الهيمنة الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط فأرسلت قوى عسكرية إلى أفغانستان بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر وأسدت دعمًا لوجستيًا لغزو العراق بالرغم من قرار الحكومة العلني بمعارضة الغزو[47]. زادت الحرب في أوكرانيا من تماثل السياسة الكندية مع حليفتها واشنطن ووصل إلى حدّ منع تمويل أي أبحاث علمية مع لائحة من 100 معهد روسي وصيني وإيراني تعدهم أوتاوا «تهديدًا للأمن القومي»[48].

وفي ما يخصّ إسرائيل، زادت صادرات الأسلحة من كندا إلى إسرائيل على نحوٍ مطّرد في الأشهر الثلاثة الأولى بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر لتبلغ 28.5 مليون دولار، وهو رقم قياسي في العقود الثلاثة الأخيرة رغم تواضعه مقارنة بالنسب العالمية[49]. جدير بالذكر أن الضغط الشعبي أدّى في نهاية المطاف إلى إعلان الحكومة الكندية حظرًا هذه الصادرات بعد التصويت على القرار في البرلمان. مثّل هذا الإعلان أحد الإنجازات القليلة من حيث ترجمة الحراك على المستوى السياسي. لكنه لم يمثل تحوّلًا جوهريًا في سياسة كندا الخارجية تجاه حق إسرائيل في الوجود والدفاع عن النفس. وقد تم تمييع نص القرار البرلماني وأزيلت مقاطع تعترف بدولة فلسطين. وقد حاولت وزيرة الخارجية إيجاد ثغر في القانون من أجل تبرير استمرار تصدير الأسلحة بناء على رُخص تمّ إصدارها قبل تمرير القرار[50]. اللافت للنظر أنّ كندا أقرّت حظرًا على تجارة الأسلحة مع إسرائيل أثناء انتفاضة الحجارة لتعود عنه لاحقًا، وهو ما يدلّ على عدم وجود عداء مستدام مع كيان الاحتلال[51].

سادسًا: الأكاديمية الغربية في المنطقة العربية

لا يكتمل التحليل حول تداعيات عملية طوفان الأقصى على الأكاديمية الغربية من دون التعريج على امتداداتها في الأكاديمية العربية. إن كانت عملية طوفان الأقصى قد أدّت إلى موجة من التعاطف والقمع في حالة الغرب، لم يشهد الحقل التعليمي والثقافي في البلدان العربية – حتى كتابة هذه السطور ـ

(47) هشام صفي الدين، «الولايات المتحدة... الكندية،» **الأخبار**، 23/10/2008.

(48) انظر: Catharine Tunney, «Canada Names 100 Chinese, Russian, Iranian Research Institutions It Says Pose a Threat to National Security,» CBC News, 16 January 2024, <https://tinyurl.com/4f3h55ud>.

(49) Alex Cosh, «Trudeau Government Authorized $28.5 Million of New Military Exports to Israel Since October,» Read the Maple, 10 February 2024, <https://tinyurl.com/35rccrjb>.

(50) انظر: «82,000 Canadians Sign Historic Parliamentary E-Petition Calling for Arms Embargo On Israel,» Canadians for Justice and Peace in the Middle East (CJPME), 18 April 2024, <https://www.cjpme.org/pr_2024_04_18_arms_embargo_petition>.

(51) انظر: «Petition to the Government of Canada,» <https://www.ourcommons.ca/petitions/en/Petition/Details?Petition=e-4745>.

حراكًا مشابهًا. قد يكون دون ذلك عقبات كثيرة. تتعدّد الأسباب في الحقل الثقافي والأهلي. منها ما هو مادي كاعتماد آلاف العاملين في هذا القطاع على التمويل الذي يؤمنه الغرب لهم في ظل حياة معيشية صعبة وغياب فرص العمل البديلة وانهيار التعليم الرسمي والوطني؛ ومنها ما هو براغماتي كإيمان القيّمين على القطاع بنجاعة ما يقومون به ضمن الإمكانيات المحدودة بدلًا من البحث عن بدائل لا تزال بعيدة المنال؛ ومنها ما هو أيديولوجي أو فكري، كتبنّي المفاهيم الأخلاقية والسياسية التي ترتكز عليها هذه المنظومة الغربية والانبهار المستمر بحضارة الغرب وثقافاته[52].

إن صعوبة فكّ الارتباط بين كندا وإسرائيل مردّه عمق الترابط البنيوي على المستويين السياسي والأيديولوجي بين البلدين، إضافة إلى تقاطع المصالح الجيوسياسية لكليهما كجزء من المنظومة الغربية الاستعمارية، فضلاً عن أن كندا نفسها قائمة على تاريخ من الإبادة والاستيطان.

أما في الحقلين البحثي والتعليمي، وبخاصة الجامعي، فإلى جانب تسليع التحصيل العلمي وتعاظم آليات القمع والترويض التي تمارسها الأنظمة الاستبدادية التي أفرغت الحركات الطلابية من ديناميتها، يعاني الحقل المعرفي استمرارية الهيمنة الأكاديمية والثقافية الغربية؛ وإن بدرجات متفاوتة بين بلد وآخر. تشمل هذه الهيمنة مروحة واسعة من المؤسسات العاملة في القطاعين البحثي والتعليمي. على صعيد القطاع البحثي، تنتشر في عدة عواصم عربية مراكز الأبحاث التابعة للحكومات أو الأحزاب الغربية والناشطة في إقامة الندوات وتمويل الدراسات ونشر التقارير الصانعة للسياسات. وفي الحقل التعليمي، لطالما كانت الجامعات والمدارس من أقدم المؤسسات التي حاول الغرب من خلالها التأثير في المجتمعات العربية. تعود جذور هذا القطاع إلى الإرساليات الأجنبية التي بدأت نشاطها على نحوٍ حثيث في القرن التاسع عشر وشهدت توسعًا في القرن العشرين في مدن عربية فاعلة فكريًا مثل بيروت والقاهرة وانتهت في الزمن الراهن إلى إنشاء فروع للجامعات الغربية بصورة مباشرة في البلدان العربية وبخاصة دول الخليج. ولا شك أن المنظومة الأكاديمية اليوم باتت سلاحًا في إنتاج معرفة تتعاطف وتستورد المفاهيم الغربية على نحو سطحي وغير نقدي، وهو ما يعزز التبعية الفكرية والثقافية لجيل الشباب من دون الأبعاد النقدية التي يتم تنميتها في الأكاديمية الغربية[53].

(52) انظر: هشام صفي الدين، «الحرب واستجداء الغرب،» أوان، 26 شباط/فبراير 2024، <https://www.awanmedia.net/article/8236>.

(53) الجامعتان الأميركية واليسوعية في بيروت هما من أبرز الصروح العلمية الغربية التي تصدّر الهيمنة الفكرية في ما يخصّ مجالات التعاون في مناهج التدريس. انظر على سبيل المثال لا الحصر الشراكة الموجودة بين وزارة التربية اللبنانية والحكومة الأمريكية في وضع المناهج، وآخر هذه الشراكة مبادرة كتابي 3 التي وُقّعت عام 2023 وبلغت قيمتها 96 مليون دولار. انظر: U.S. Embassy Beirut, «Usaid Launches $96.9 Million Project to Improve Learning Outcomes for Students in Lebanon,» 1 September 2023, <https://tinyurl.com/ywz4bhzw>.

مقابل هذا التغريب المعرفي المستمر في المنطقة العربية، تشن إسرائيل هجومًا ممنهجًا على القطاع التعليمي في غزة في ما بات يّسمّى الإبادة التعليمية (Scholasticide). فقد قامت إسرائيل بحملة تدميرية ممنهجة للقطاع التعليمي في القطاع أدّت حتى شهر شباط/فبراير 2024 إلى تدمير كل الجامعات (11) وقتل أكثر من 231 مربّيًا وأكثر من 4200 تلميذ وجرح أكثر من 7 آلاف[54]. ستتطلّب إعادة بناء القطاع التعليمي هذا أموالًا طائلة وجهودًا جبّارة. في غياب شبكة معرفية تحررية في الوطن العربي، ستملأ الفراغ المؤسسات التعليمية والتربوية الغربية، وقد يقوّض ذلك الاستقلالية المعرفية النسبية للقطاع التعليمي في غزة التي تُمثّل رافدًا أيديولوجيًا لعقيدة المقاومة والتصدي للاحتلال. لا مجال هنا لتقويم تحديات إعادة إعمار القطاع التعليمي في غزة وهو مرهون أساسًا بنتائج الحرب العسكرية والسياسية، أي بمن سينتصر فيها. لكن مستقبل هذا القطاع يحيلنا على السؤال المطروح في مستهلّ هذا البحث عن تداعيات عملية طوفان الأقصى على الأكاديمية الغربية وتداعيات تلك التداعيات على مستقبل الصراع مع إسرائيل. كما أسلفنا، أطلقت عملية طوفان الأقصى احتجاجات واسعة في الأكاديمية الغربية ضد حرب الإبادة الإسرائيلية وخصوصًا في الأوساط الطلابية، وهو ما يؤسس لوعي جديد حول القضية الفلسطينية. لكن، حتّى الآن، وعلى الأقل في الحالة الكندية، لم يُترجم بالملموس عبر تحقيق معظم مطالب تلك الحملات، وبخاصة على مستوى فك الارتباط بين الأكاديمية الغربية ونظيرتها الإسرائيلية. وبقي الحراك ضمن سقف لغوي وتصوّر تحرّري يراعي في أغلبيته الحدود الليبرالية للتضامن مع فلسطين.

إنّ فكّ الارتباط البنيوي بين الدول الغربية وإسرائيل دونه مصالح مادية واستعمارية وسياق تاريخي طويل. وعلاقات القوة في الأكاديمية الغربية، كغيرها من الأجهزة الأيديولوجية للطبقة الحاكمة، هي انعكاس لعلاقات القوّة في المجتمع ككلّ، وهي، من ثم، تخضع لحسابات الطبقة الحاكمة وللمتغيّرات في موازين القوى العالمية. وعليه، هناك سقوف لقدرة حركات الاحتجاجات الأكاديمية على الضغط من أجل تغيير سياسات دولها. الأجدى، إذًا، تقويم نجاح حركات الاحتجاج في الأكاديمية الغربية بناءً على أهداف محددة وعلى نطاق أكاديمي ـ لا جيوسياسي ـ على ثلاثة صعد: إصلاحات مستدامة للمناهج التدريسية والمنهجيات البحثية المعتمدة في مقاربة القضية الفلسطينية، تبدّلات في هياكل الإدارة لمصلحة المتعاطفين مع فلسطين، وقطع علاقات الشراكة مع الجامعات الإسرائيلية وسحب الاستثمارات. ما زالت هذه الأهداف، وبخاصة الثانية والثالثة، بعيدة المنال على الرغم من مرور أكثر من 7 أشهر على عملية طوفان الأقصى. لا يعني ذلك استحالة نجاحها في المدى البعيد، وبخاصة في ظل الانحدار ولو التدريجي للهيمنة الغربية في العالم والتحولات الديمغرافية في الغرب لغير مصلحة البيض. لكن إن كان من أهداف استراتيجية أكثر تأثيرًا في المدى المتوسط أو البعيد في ظل هذه التحولات الجيوسياسية، فهي البحث في كيفية استغلال انكشاف وتواطؤ وقمعية وإفلاس الأكاديمية الغربية من أجل بناء منظومة تعليمية تحرّرية في المنطقة العربية تواجه هيمنة الأكاديمية الغربية في المجتمعات العربية وتؤسس لوعي جديد يتماثل مع المصالح التحررية للشعوب العربية وعلى رأسها القضية المركزية، فلسطين □

(54) انظر: <https://scholarsagainstwar.org>.